دور اتحاد المجامع اللغوية العربية وتحديث العمل المجمعي[1]

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح
رئيس المجمع الجزائري للغة العربية

1 -دور اتحاد المجامع

أنشئ اتحاد المجامع اللغوية العربية في عام 1391هـ (= 1971م) 1 لأهداف معينة دقيقة.

وقد جاء في النظام الأساسي لاتحاد المجامع فيما يخص هذه الأهداف ما يلي:

أ)-تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العربية وتنسيق جهودها في الأمور المتصلة باللغة العربية وبتراثها اللغوي العلمي.

ب)- العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها.

---

1 - تمّ ذلك في منزل الدكتور طه حسين (كان رئيسا آنذاك لمجمع القاهرة) وحضر الاجتماع رئيس مجمع دمشق الدكتور حسني السبع والدكتور عبد الرزاق محي الدين رئيس مجمع بغداد والدكتور إبراهيم مدكور أمين مجمع القاهرة والدكتور عبد العزيز السيد عن جامعة الدول العربية. وكان اللقاء الثاني في بغداد في 1973. واللقاء الثالث في الجزائر في 1976 وقد شرفني أعضاء الاتحاد بالزيارة لمعهد العلوم اللسانية آنذاك.

قدم هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مارس 2015.

إن المادة الثانية تنص على العمل على توحيد المصطلحات ولهذا العمل أهمية كبيرة جدا تكاد لا تقاس بأي عمل آخر في هذه الصفة وهكذا كانت في نظر المؤسسين للاتحاد ولولا اهتمامكم الكبير بذلك لما جعلوا التوحيد والنشر في ثاني أهداف الاتحاد.

وكان الاتحاد يجمع آنذاك ثلاث مجامع: المصري والسوري والعراقي. وهي المجامع المؤسسة الأولى ونفخر بما بذلتْه من جهود جبّارة رائعة في خدمة اللغة العربية. والتحق بها مجمع عمّان ثم ظهرت مجامع أخرى في بعض البلدان العربية.

فتأسيس الاتحاد هو في الحقيقة حدث عظيم الخطورة بالنسبة للعصر الذي نعيش فيه والحالة الثقافية التي نحن عليها. وذلك لأن المجامع اللغوية قد كثر عددها في زماننا –وليس في ذلك أي عيب- وهي لذلك أحوج المؤسسات إلى وجود هيئة تتكفل بالتنسيق بينها ولاسيما في ميدان تهيئة اللغة كما سيأتي كصناعة المعاجم ووضع المصطلحات وصُنع الأرْصدة اللغوية للتعليم وغيرها. فهذا عمل جماعي في جوهره ويجب أن تسهم فيه كل المجامع ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بوجود هيئة عليا،كما قلنا، تشرف على هذا العمل وإلا كانت الفوضى وقد حصلت البلبلة بالفعل في استعمال المصطلحات كما هو الحال إلى يومنا هذا على الرغم من إنشاء هذا الاتحاد.

وقد تضاعفت خطورة هذا العمل في أيامنا أكثر فأكثر فعلى الرغم من كل ما بذلته جامعة الدول العربية ومنظمة الألكسو ومكتب تنسيق التعريب التابع لها وعلى الرغم مما نشر من المصطلحات التي سمّيت بالموحدة -وهي محاولة جيّدة- فلم نشعر إلى الآن بأي تقدم في هذا الميدان

أي في استعمال الناس السليم للموحَّد من المصطلحات. ولذلك نعتقد أن الاتحاد هو الهيئة الوحيدة التي يمكن أن يكون لها الحق والنفوذ اللازم لتحقيق بعض الشروط في العمل على التوحيد ونشر المصطلحات (وهذا لا يمنع أبدا من التعاون مع مكتب تنسيق التعريب وغيره من المؤسسات المتخصصة بل هو ضروري) وشرعية إشرافه على النشر مع التوحيد مبنية على كونه يمثل كل المجامع اللغوية العربية والمجمع اللغوي هو أعلى هيئة علمية في بلده في ميدان اللغة. والاتحاد بما أنه اتحاد وليس خاصًا ببلد فهو الهيئة الوحيدة التي يجب أن يعتمد عليها أولا وقبل كل شيء في إقرار المصطلح العلمي والوحيدة التي يرجع إليها في هذا الميدان وفي كل ما يخص اللغة واستعمالها الحقيقي.

مما ما سمي في البلدان الغربية «بالتهيئة اللغوية»(بالفرنسية: Aména-gement linguistique وبالانكليزية: Language Planning) فهو من عمل المجامع بصفة خاصة في جزء كبير منه ولا سيما ما يخص المصطلحات وقد تنشأ له المراكز المتخصصة في أوربا وكندا بالخصوص. ومن المؤسف جدا أن لا تعرف المجامع من ذلك إلا وضع المصطلح وتتجاهل تماما **التنميط** (لما دخل في الاستعمال منه) أي التوحيد بمقاييس موضوعية. فالتنميط وهو ترجمة لكلمة- Normalisation - [2] وهو ميدان علمي تشريعي لا يمكن أن تقوم به في أحسن حال فيما يخص الصناعات إلا هيئة حكومية مؤهلة قانونيا. وفيما يخص المصطلحات العلمية فهيئة تكون بالنسبة للوطن العربي فوق كل المجامع **من الجانب التشريعي**. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بالاعتراف لها رسميا بهذا الحق في كل الدول العربية بناء على مشاركة

2 - وهو غير التنميط للمنتجات مع احتياج هذا العمل إلى توحيد التسمية للنوع من المنتج.

كلٍّ منها في التهيئة اللغوية وفي إقرار الألفاظ الجديدة. ولا يمكن أن يقوم بمثل ذلك إلا اتحاد المجامع.

هذا ويمكن أن يقوم الاتحاد أيضا، زيادة على إقرار ما تم تنميطه علميا في ميدان المصطلح بالإقرار لما سوف يتم تنميطه من لغة التخاطب **وجعلها أقرب ما يمكن من اللغة الفصحى** مع مراعاة قوانين التخفيف في الأداء وجعلها بذلك تستجيب لما يتطلبه التخاطب اليومي العفوي من عدم الكُلفة [3] كما يمكن أن يتكفل بإقرار ما يجب أن يعلم الطفل من الرصيد اللغوي الوظيفي وغير ذلك. وسنحاول أن نشرح كل هذا فيما يلي إن شاء الله.

أما فيما يخص التنسيق لأعمال المجامع فهذا يقتضي شيئين: التخطيط من جهة وتوسيع آفاق العمل مع توحيد المنهجية من جهة أخرى.

1) التخطيط لأعمال المجامع في ميادين معينة من التهيئة اللغوية

والذي يُلزمه التخطيط لوضع المصطلحات وغيره من المشاريع الكبرى هو توزيع الأعمال وإيتاء الفرصة لكل مجمع أن يتخصص في بعض الميادين بحسب رغبته وإمكاناته. كأن يرغب أحد المجامع أن يتخصص، زيادة على مهامه العادية، بالرصد المنتظم للاستعمال اللغوي الحقيقي كرصد ما دخل في الاستعمال العربي من المصطلحات –واكتشاف ما لم يدخل منها وما لم يُقبل عليه الناس. ثم إجراء البحوث على هذه المعطيات الموضوعية ويلجأ في ذلك إلى خبراء يعملون تحت إشراف لجنة من أعضاء المجمع في

3 - انظر ما دعونا إليه من استخراج أصول الأداء في التخاطب اليومي في بحثنا المشار إليه.

كل مجمع. أو رصد آخر لاستعمال ألفاظ الحياة العامة كما فعل المجمع الأردني- وكالتخصص في وضع المصطلحات في ميادين معينة من العلوم. وهذا جدّ ضروري ومفيد لأنه جماعي ومنتظم فيسهل العمل وتتحقق به سرعة الإنجاز مع الدقة والموضوعية.

كما يقتضي التخطيط أيضا التفادي لتكرار العمل الواحد فيكون ازدواج غير مفيد كما هو الحال الآن في بعض المشاريع وفي وضع المصطلحات خاصة ثم إن القيام بأعمال طويلة النفس تتطلبها المشاريع الكبيرة التي يتعذر على البلد الواحد أن يقوم بها لضخامتها فلا بد من إسهام كل المجامع في انجازها بحسب إمكاناتهم.

2) توسيع ميادين العمل وتوحيد المنهجية فيما يخص الوضع والتوحيد

لقد انحصر عمل المجامع غالبا في ميدانين وهما وضع المصطلحات وتحرير المعاجم من جهة وإحياء التراث من جهة أخرى وأضاف إلى ذلك مجمع القاهرة الاهتمام باللهجات وتفصيح العامية (وما يترتب على ذلك من إثبات الأصول).

وقد سبق أن ذكرنا بعض الميادين مثل الرَّصْد لاستعمال المصطلحات: لمعرفة ما يوجد منها بالفعل في الاستعمال ومدى شيوعها. وذكرنا أيضا ميدان استعمال ألفاظ الحياة العامة من جهة واستعمال الطفل العربي واحتياجه للغة معينة وتحديد الرصيد اللغوي الذي يحتاج إليه مستخرجا من الواقع الملموس مع سدّ الثغرات الكثيرة. ويمكن أن يهتم أيضا بالبحث عن أسباب شيوع اللفظة من جهة وعدم إقبال الناس على بعض ما وضع من الألفاظ من جهة أخرى .

وكل هذا يلزم منه النزول إلى ميدان الاستعمال للبحث عن الأسباب بكيفية موضوعية.

فأما منهجية العمل فأساسها هو الرصْد الدائم للاستعمال ولا ندري لماذا صارت المجامع بعد ولوع مجمع دمشق في زمان السيد كُرد عليّ بالاتصال بجماهير الناطقين المثقفين. أما الآن فلا نعرف شيئا من ذلك قد حصل ولا تحاول المجامع الاتصال بالجمهور من الناطقين المهتمين باللغة أبدا. مع أن وضع اللغة أمر تشريعي يهم المستعملين للغة. فهم، في آخر المطاف، الذين يرجع إليهم القرار في مصير اللفظ وهم المعنيون بالأمر بالدرجة الأولى ولا تستطيع المجامع أن تفرض عليهم شيئا مما يصدر عنها هي وحدها. فهذه سنة الله في أرضه أن يقبل الناس على لفظ وأن يرفضوا لفظا آخر. ولا بد للعلماء أن يبحثوا عن الأسباب. واستمر عمل المجامع على اعتقاد راسخ في الأذهان وهو ضرورة إصابة أعضاء المجمع في اختيارهم للفظ وإقراره لأنهم من أهل الاختصاص ليس إلا. وهذا لا يكفي لأنهم قلة فلا يكون اختيارهم بالضرورة مماثلا لاختيار الجمهور من أهل الاختصاص[4].

أما ما يضعه الأساتذة والمؤلفون من المصطلحات وما يستعملونه من ذلك في كتبهم ومقالاتهم فينبغي أن يقوم كل مجمع في بلده بمسح ما يصدر من هذه النصوص (البحوث العلمية والتقنية) ويقدّر لكل مصطلح جديد مدى شيوعه وتردده في الاستعمال الكتابي والشفاهي.

4 - وقد أسس مكتب تنسيق التعريب لحل مشكل توحيد المصطلحات ولا يمكن أن يفرض ما يوحده بمجرد إقرار المؤتمرات للقوائم من المصطلحات. إلا أن عمله مفيد جدا ويمكن أن يساعد الاتحاد بشرط التحديث لمنهجية العمل.

ويجب أن لا تقف المجامع عند حدّ الوضع وإقرار المصطلح فلابد من نشره بكيفية ناجعة (ليصل إلى كل مؤسسة علمية). لأن ما مضى من التجربة في هذا الميدان يدل على أن ما ينشر في قوائم أو على شكل معاجم يبقى غالبا حبرًا على ورق. ولهذا سيكون **دور اتحاد المجامع في ذلك جوهريا** إذ سيكون المعجم من المصطلحات الذي يقره الاتحاد **معجما موحدا رسميا** تكون شرعيته صادرة من إسهام كل مجمع في إقراره ويجب أن لا يتم ذلك إلا بعد **استفتاء الاتحاد لأهل الاختصاص** لمجموع ما يحتوي عليه المعجم[5] بتعريفه للجمهور بوسائل الإعلام المرئية والانترنت خاصة. ثم لا بد بعد ذلك لكي يتم شيوع المصطلح من تدخل كل الحكومات وذلك:

1 - **بتبّني كل حكومة للمعجم بمرسوم** (بكيفية دورية بحسب ما يستلزم من التحديث الدائم).

2 - وبالتالي **جعله المرجع الأساسي للتعليم** ووسائل الإعلام وكل القطاعات العامة والخاصة.

ويجب أن نؤكد مرة أخرى أن ما يقره الاتحاد **لا يفرض على الأمة** بل أكثرية الأمة هي التي تفرضه على أفرادها ومؤسساتها لأنها الأكثرية وذلك بعد إعطائها الفرصة أن تختار منها ما تشاء. فالمبدأ القائل بأن اللغة لا تُفرض ولا يُقبل عليها الناس إلا برضا أكثرهم هو الذي يجب احترامه لضمان شيوع المصطلح.

---

5 - ويطالبون بالرأي في الإقرار وذكر المبررات. ولابد من دراسة النتائج وإقرار ما ثبت فيه الإجماع أو الأكثرية الغالبة.

فهذا العمل العلمي اللغوي **التشريعي** بالدرجة الأولى لا مناص منه لتنميط المصطلحات ومن ثم لتوحيدها في الوضع والاستعمال **كما يريدها أكثر الناطقين بها.**

أما إسهام الاتحاد في ميدان صناعة المعاجم العامة والخاصة فيمكن أن يشرف على تأليف معاجم الحياة العامة يقوم بصنعه بالتحريات الميدانية في كل بلد عربي كل واحد من المجامع الراغبة في ذلك. كما يمكن أن يشرف على تحديث الرصيد اللغوي بنفس الطريقة التي تم ضبطه.

4) المعجم الجامع للغة العربية والمعجم التاريخي:ضرورة الرجوع فيهما إلى الذخيرة العربية

إن هذين المعجمين لا يمكن أن يتحقق تحريرهما إلا بالاعتماد على أكبر مدونة نصية تفوق كل ما يوجد الآن من المدونات إذ ستجمع التراث العربي كله من جهة وأهم ما ينشر باستمرار من الآثار الأدبية والعلمية وما يخص الحياة اليومية من جهة أخرى. وهذا يتمثل تماما في مشروع الذخيرة العربية الذي صار تابعا الآن لمؤسسة من مؤسسات جامعة الدول العربية أنشئت خصيصا لهذا. وهذا المشروع هو الذي يمكن أن يفي بشروط المدونة المناسبة لهذين المعجمين. فضخامة مثل هذه المدونة واستحالة أن يقوم بإنجازها بلد واحد جعل المسؤولين عنها يلجأون إلى جامعة الدول العربية ليكون العمل مشتركا بين العدد الكبير من المؤسسات العلمية في الوطن العربي. وهكذا كان فقد استجابت ثماني عشرة دولة للمشاركة في الإنجاز[6]. وبدأت بعضها في العمل وقطعت أشواطا فيه أربع دول هي

6 - هذا ويحتاج المشروع بعد صدور نظامه الأساسي أن توقِع عليه ما لا يقل عن سبع دول.

الأردن (على رأسها) والجزائر ولبنان والسودان. وسيلتزم الباقي من الدول بالإسهام، إذا رغبت في ذلك، بمصادقتها على النظام الأساسي رسميا ونتمنى أن يتم ذلك في القريب العاجل.

ويشرف على الذخيرة ما يسمى بالهيئة العليا ومقرها هو في الجزائر العاصمة. وقد تم تحديد الخلية الدنيا النموذجية التي ستتكوّن منها فرق العمل في كل مؤسسة. ففيها من 3 إلى 10 من التقنيين المكلفين بالتدوين الرقمي للنصوص وعلى رأس كل الخلايا في المؤسسة مشرف لغوي ومشرف حاسوبي وفريق من المصححين. وتحتاج كل خلية من المؤسسات إلى عدد من الأجهزة الحاسوبية من نوع «الميكرو».

ولا نتصور أن يتم أي عمل علمي في اللغة إلا بالاعتماد على هذه الذخيرة التي هي **مدونة أو قاعدة من المعطيات المحوسبة تستطيع بالحاسوب أن تمسح الملايين من النصوص** في زمان وجيز وإمكان الاستجابة لسؤال يلقيه عليها الباحث مثل: هل هذه الكلمة موجودة في الكتب الخاصة بالعلم الفلاني وفي هذا العصر وفيما مضى وغير هذا مما يخص أحوال ورود الكلمة في الملايين من النصوص. فيستحيل على الباحث الأعزل أن يقوم بمثل هذا المسح المهول ولا يتيّسر ذلك إلا على الحاسوب وسنعود إلى هذا فيما يلي.

وتسعى الهيئة العليا للذخيرة الآن إلى إيجاد ما يسمى «بمحركات البحث» وهي برمجيات حاسوبية تمكن من البحث عن أي شيء يريده الباحث مما تحتوي عليه النصوص وذلك على شكل أسئلة تلقى على الذخيرة، كما قلنا، منها السؤال الذي مر ذكره عن وجود كلمة في فضاء معين من الذخيرة وما يرتبط بذلك. وهذا جدّ ضروري وقد اكتسبت الهيئة

منذ زمان قليل بعضًا منها. كما تسعى على الحصول على قارئ ضوئي ناجع يتجاوز الأداء الحالي للقارئات الموجودة في السوق (وأداؤها لا يتجاوز 70 % في التعرف على الحروف العربية). وذلك بتنظيم بحوث على مستوى اللغة العربية بالتعاون مع المؤسسات المعنية بذلك. ولابد من اللجوء الآن إلى ما يسمى بال»رقمنة» اليدوية غير الآلية إلى أن يتم إعداد القارئ المنشود.

وأما دور الاتحاد في ذلك في صنع المعجميين فهو **الإشراف العلمي من الجانب اللغوي** وجانب تاريخ التراث وتاريخ اللغة العربية إذ هو الجامع لكل المجامع اللغوية العربية.

5) قصور اتحاد المجامع فيما مضى

كانت مبادرة الرؤساء للمجامع العربية الثلاثة الأولى الخاصة بإنشاء اتحاد المجامع من أروع ومن أعظم المبادرات التي صدرت من الأمة العربية ومن مسؤوليها المجمعيين جزاهم الله خيرا. فما هو أروع من جمع الشتات في العمل وجعله عملا جماعيا يقتضيه العصر الحاضر وما هو أنفع من إزالة البلبلة وتلافي التكرار في أي عمل كان ولا سيما ما ينفع الأمة كلها.

وقد تفطنوا إلى ثغرة مهولة وخطيرة ظهرت لا بتعدد المجامع فهذا لا يشكو منه الكثير من المجمعيين بل كان النقص في تجاهل كل مجمع لما يقوم به الآخر وعدم مبالاة كل مجمع بذلك وأخطر من ذلك أن يجهل المجمعيون ما هو موجود في استعمال غير استعمال بلدهم من المصطلحات متناسين بأن اللغة العربية ليست لغة بلد واحد بل هي لغة 22 دولة.

إن أهم هدف رسموه –رحمهم الله- هو التنسيق لأعمال المجامع ومن ثم نصل إلى الكثير من الفوائد مع تلافي الفوضى ونخص بالذكر توحيد

المصطلحات. ثم إن المشرّع الحقيقي للغة هم الناطقون بها والمتخصصون منهم في اللغة كالعلماء والمثقفين عامة وهم الممثلون لها. فاللغة هي من المؤسسات الاجتماعية الأساسية فلابد أن يقع فيها التشريع كما يقع ذلك في النظم العمومية كاستفتاء الشعب في ما يعرض عليه من القوانين وكإقرار البرلمان لها. وأحق المؤسسات المشرِّعة في اللغة هي المجامع اللغوية وأمثل ممثل لها هو اتحاد المجامع فإذا لم يتمتع بهذا الحق فلا فائدة في عمله.

ومع ذلك فإن هذا الإنشاء التاريخي للإتحاد لم يتلُه أي تحقيق للأهداف التي رُسمت له بعد وفاة الدكتور طه حسين ثم وفاة زميليه وقد تواصلت الاجتماعات لأعضاء الاتحاد مع ذلك في كل سنة!

نستخلص من كل هذا أن لاتحاد المجامع اللغوية دورًا مهما جدا بالنسبة لمصير اللغة العربية ومستقبلها. وأهم ما في ذلك هو كما قلت هذا التنسيق لأعمال المجامع خاصة في التهيئة اللغوية وهذا يقتضي شيئين أساسيين:

القيام بتخطيط العمل الجماعي وتخصص كل مجمع في بعض الميادين بحسب رغبة كل واحد منها واستعداداته.

وأهم هذه الأعمال (التي سيشرف عليها الاتحاد) هي كالتالي:

1- وضع المصطلحات بمنهجية تتصف بالشمولية ولا مناص من اللجوء إلى مدونة من أكبر المدونات كالذخيرة العربية.

2- الرصد لاستعمال اللغة في كل بلد عربي وخاصة المصطلحات بالطريقة التي عُرفت عند اللغويين المحدثين.

3 - إقرار الاتحاد وحده للمصطلحات بعد النظر فيها على مستوى كل مجمع والاستفتاء الرسمي لكل أهل الاختصاص وجمهور المثقفين الذين لهم اهتمام باللغة (بالتلفزة والانترنت) وتبني الدول ومؤسساتها لها رسميا كمرجع في التعليم وميدان الإعلام.

4 - الإشراف على وضع المعاجم العامة والخاصة ومنها المعجم الجامع للغة العربية والمعجم التاريخي والمعاجم الموحّدة للمصطلحات وألفاظ الحياة العامة وتحديث الرصيد اللغوي كل ذلك بالاعتماد على الذخيرة العربية كمصدر موثوق للمعطيات وكأعظم مدونة لاستعمال العربية قديما وحديثا ومستقبلا.

5 - العمل على تعميم الموحّد من المصطلحات التي تم إقرارها بعد توحيدها وتبنى الدول لها وتسهيل دخولها في الاستعمال بجميع الوسائل الملائمة لذلك مثل التوزيع المجاني لمعاجم المصطلحات على جميع المؤسسات وإدخالها في الانترنت وحث المؤلفين على استعمالها في تآليفهم والاستعانة على التعميم أيضا بوسائل الإعلام خاصة.

6 - الإسهام في الإشراف والمتابعة ثم الاستثمار لكل عمل له صلة باللغة العربية مثل الذخيرة العربية ومثل مناهج وطرائق تعليم العربية وتعليم الفصحى المنطوقة بالاعتماد على محصول البحث العلمي الحديث في علوم اللسان وتعليم اللغات وغير ذلك.

7 - الحث على ألا تترك السيادة التامة للغة الأجنبية في تعليم العلوم والتكنولوجية في مستوى التعليم العالي والإبعاد التام للغة العربية إذ ستتضرّر لغتنا بهذا الابتعاد من العلوم لأنها ستصير لغة لا تنقل العلوم الحديثة في طي نصوصها ولا يطلبها الناس لهذا السبب.

2 - تحديث وسائل العمل المجمعي

قبل أن ندخل في الموضوع الثاني الفرعي لهذا البحث يحسن بنا أن ندلى بملاحظة مهمة جدا :

إن الوضع للمصطلحات العلمية والتقنية عند العرب لا يشبه كثيرا ما يقوم به الآن الباحثون الغربيون لا في المنهج ولا في الوسائل التي يستعينون بها في هذا الميدان. وأول سبب لهذا هو لأننا -معشر العرب- لا نخترع ولا نكتشف ولا نقيم النظريات العلمية في الوقت الحاضر ومنذ عدّة قرون إلا بكمية صغيرة لا اعتبار لها ويتراءى ذلك في منح جائزة نوبل العلمية للعرب فهو عدد ضئيل جدا. كل هذا تفسره أسباب تاريخية اجتماعية واقتصادية وحضارية وهو موضوع آخر لن نتطرق إليه ههنا. ويترتب على ذلك أمر يخص اللغة والمصطلحات فالواضع للمصطلح هو عادةً الشخص الذي وضع أو صنع أو اخترع الشيء الذي وضع له مصطلح. وهذا أمر طبيعي وشامل – فالعرب عند ازدهار حضارتهم تركوا مصطلحات تعد بالآلاف ورثها بلفظها احيانا كثيرة الغربيون أما الآن فلابد أن يكون لنا مصطلحات بلغتنا لكسب العلوم المنتسبة إليها. فأما عملنا في ذلك فهو ترجمة للمفهوم العلمي المعبر عنه بلغة أخرى إلى العربية أو نقله إلى العربية بطريقة أخرى. وهذا انفردنا به في وقتنا الحاضر وكل الأمم النامية (وبعض الأمم لم تشع لغاتهم مثل اليونانية والبلغارية وغيرهما).

الاستعمال: منه وإليه [7]: وهو أهم جانب من اللغة ولا يهتم به لغويونا كما يجب.

إن النظرة إلى اللغة لم تكن يومًا من الأيام عند جميع اللغويين والفلاسفة وغيرهم إلا ذات جانبين: اللغة في حدّ ذاتها كنظام منسجم يتألّف أكثره من الأدلة المتواضع عليه عندهم وما تحققه كأداة للتواصل والتخاطب وهو الاستعمال لهذا الغرض. وهما جانبان جدّ مختلفين إذ إن اللغة تخضع لقوانين غير القوانين التي يخضع لها الاستعمال. فذاك نظام من الرموز الصوتية أو الخطية متواضع عليه ووضع اجتماعي بالتالي وهذا تعامل الناطقين باللغة كأداة فلقواعد اللغة كنظام جوهر غير جوهر قوانين الاستعمال لأن المستعمل يؤثر فيما يستعمله ويغيره و هو إنسان ثم إن قواه العقلية والجسدية محدودة فلا يمكن أن تتجاوز مستوى معينا. ولذلك لا يستطيع الناطق أن يلم بكل إمكانات اللغة وأن يتعامل بمئات الآلاف من الوحدات اللغوية والملايين من التراكيب الممكنة التي يحتملها النحو فإن ذاكرته لا تستطيع ذلك وقدرته على التأدية الفيزيولوجية للغة جد محدودة أيضا ثم فوق كل هذا فإن الإنسان يخطئ فيمكن أن يخطئ في كل عمل يقوم به مهما كان وفي تأديته للألفاظ في ذاتها لأنه جهاز فيزيولوجي.

فإن الاستعمال للغة يتميز عن اللغة بكونه فعلا محكما يقوم به الإنسان فالكلام الذي هو فعل المتكلم وكذلك هو الخطاب يتراءى فيهما شخصية المتكلم بإدخاله في كلامه ما يتم له من اختيار العبارات وتغييرها وليس في النظام اللغوي شيء من ذلك لأنه مجرد أداة. والخطاب هو دائما

7 - الاستعمال كغاية لوضع المصطلحات و للنظر في اللغة عامة و الاستعمال كمنبع للمعطيات اللغوية ولا يفكر الكثير إلا في الأول.

مؤثر في المخاطب بإرادة المتكلم وكل عمل فهو مُكلِّف يحتاج إلى بَذْل جهود عضلية وعصيبة. فإذا تجاوز ذلك ما يُطِيقه الإنسان أو يقل احتماله له ولو بقدر قليل. فيميل العامل وهو المتكلم ههنا أن يُقلل من الجهود قدر الإمكان وهذه سنة الله أن يقتصد العامل بترك الجهود التي هي زائدة على اللازم. ويخطئ كذلك فيما يخص معانيها فقد يحدث كثيرًا أن يخلط بين لفظ وآخر.

وكل هذا الذي فُطر عليه الإنسان من الخطأ فيما يعمل هو السبب الرئيسي في ظاهرة لغوية وهو التحول للغة عبر الزمان إلى لغة أخرى مهما قربت إحداهما من الأخرى. فللمستعمل تأثير في اللغة والعمل بها يلزم منه أن يصيب وأن يخطئ . وحاول اللغويون الغربيون حينئذ أن يكشفوا عن الأطوار التي مرت عليها - مثلا اللاتينية- حتى صارت هي الاسبانية أو الفرنسية أو الإيطالية أو لهجاتها وغيرها وأن يكشفوا عن سبب تحوّل وأسرار التحول الصوتي الفيزيولوجي عامة. واستنبطوا من ذلك قواعد التحوّل إذا اطّرد في كل أنواع الحرف وهكذا.

فالاستعمال يفتّ في ذراع للغة (في نظامها خاصة) ولهذا السبب يتم الاقتصاد في الاستعانة بها بالحذف أو القلب لكل ما ليس ضروريا للفهم ويُختصر الكلام بذلك كما تختصر الحركات العضوية في تأدية الحروف وقد يؤدي ذلك إلى المس بنظام اللغة. فتسقط عند الفرد أولا ثم عند الأكثر حركات الإعراب أو يتم إضعافها خصوصا إذا اكتفى الكلام في التفاهم بما يدخل عليه من حروف المعاني التي قد تعين على التمييز.

ووُضِع النحو- في كل لغة- لضبط الضوابط التي تسير عليها اللغة. للمحافظة عليها وإيقاف التحول للغة وتغيير نظامها الذي يصيبها (في

المنطوق منها أكثر من المكتوب) فتصير بذلك مع طول الزمان لغة مغايرة للأولى قائمة بنفسها.

وأردنا بهذا الكلام عن الخطاب والتحول اللغوي الزماني (وليس التطور بمعنى الارتقاء ههنا) **أن نوضح الفرق الكبير العميق بين نظام اللغة وبين اللجوء إليه كأداة تواصل**. فعلى الرغم من اتفاق الناس مدة قرون على وجود فرق بينهما فقد لاحظنا ولاحظ الكثير أن ذلك قد صار أمرًا منسيا كأن اللغة عند أكثر اللغويين هي الأوضاع التي تواضع عليه الناطقون بما في ذلك المفردات والقواعد النحوية. وكل يكرّر مع ذلك أنها أداة للتواصل ولا يفكرون في أنها تخضع بهذا السبب نفسه لقوانين أخرى لا دَخْلَ للوضع والاصطلاح في ذلك لأنه ميدان آخر وهو الاستعمال. وأعتقد أن السبب الرئيسي في عدم الالتفات إلى الاستعمال هو عدم اهتمام العلماء العرب في زماننا بالنظر فيه إذ المهم عندهم هو الوضع بجميع وجوهه متناسين في ذلك أن تدوين الأحداث هو شرط أساسي للموضوعية. وبالتالي في تدوينه وجمعه أي كل المسموع. ونستغرب أن لا يحصل مثل هذا منهم وقد لجأ الغربيون منذ زمان في صناعة معاجمهم إلى التدوين الواسع جدا لاستعمال لغاتهم أي إلى الجمع لمئات الآلاف من النصوص. ولعل الذي أوقف المجمعيين أن يخوضوا هذا الميدان وما يترتب عليه من العمل التدويني هو الضخامة الهائلة التي تتصف بها النصوص الحديثة و التراثية العربية فلم يجرؤ أي مجمع على خوض هذا التدوين المرعب.

ومن أسباب ذلك أيضا هو انقراض ما كان موجودا عند علمائنا الأولين من تضافر الجهود بينهم في جمع كلام العرب ومنه الشعر- وقد يكاد كل شاعر عربي يكون له ديوان كامل ومثل هذا الجمع لا يمكن أن يقوم به

الأفراد فمثل هذا العمل لا يكون إلا جماعيا وهكذا كان الأمر في القديم فقد تكونت شبكة كبيرة من النحويين المحققين واللغويين الرواة- للسماع من الموثوق بعربية وتدوين كل ما يسمعونه.

فهذا الذي نقوله تقاس صحته بما وصل إلينا من القديم من النصوص فهو ضخم جدا ولا أعتقد أن تكون أمة بلغت مُدوّنتها هذا الحجم العجيب. أما معاصرونا في المشرق والمغرب على السواء فهالهم الأمر كأفراد واستعظموا عمل جمع النصوص اقتناعا منهم أنه مستحيل وقليل الفائدة على الرغم من وجود ما كان يمكن أن يستعينوا به من أجهزة حديثة. كالحاسوب في جميع هذه الأعمال التي يعجز عن تحقيقها الأفراد.

وكان لنا الشرف أن دعونا (المؤلف وزميلان له تونسي ومغربي[8]) المسؤولين السياسيين في المغرب العربي في ذلك الوقت إلى تدوين لغة الطفل العربي ولغة محيطه لاستخراج اللغة الحية التي يحتاج إليها الطفل في تعلمه بإثراء لغته واختيار الأكثر استعمالا. وسميناه بالرصيد اللغوي العربي (في مستوى المغرب أولا ثم قررت جامعة الدول العربية القيام بمثل ذلك)[9].

8 - هما الأستاذ أحمد العائد والأستاذ الأخضر غزال.

9 - وكان أنقص لتدخل بعض من كان له نقص في تصور الثقافة وماهية اللغة فأصر في حذف كل لفظة لا يعرفها هو فتقلص الجانب المفيد من الرصيد إذ لم يعط بهذا التدخل إلا المفاهيم القديمة وترك كل ما هو حديث ويمكن أن يعود إلى ما كُان عليه في الأول.

ولولا إجماع الناس والمسؤولين على العمل الجماعي المشترك وتنظيم الفرق من المتخصصين لشتى الأغراض (كالتقنية مثلا) لما تم هذا العمل المفيد.[10]

وقد لجأنا إلى الحاسوب بالشكل الذي كان له في ذلك الوقت (ذاكرة صغيرة ولكنها كافية) ومع ذلك فلم يكن لهذا الرصيد التأثير المتوقع فيه لعدم اهتمام المسؤولين بإدخاله في التعليم (اللهم إلا في الجزائر).

فالذي كان يهمنا في هذا البحث قبل كل شيء هو أن نجعل تحت تصرّف الطفل العربي ما يجب أن يعرفه في تعلمه في هذه السن من عمره مما يحتاج إليه في جميع ظروف التواصل (وهو دائما الأكثر استعمالا) ثم الألفاظ الحديثة للمسمّى المُحْدَث علمية أو غير علمية ولذلك اتجهنا إلى الاستعمال الفعلي للطفل للغة والاطلاع، بعد ذلك على صفاتها وعلى شيوع مفرداتها حسب البيئات المختلفة التي يعرفها (كالأُسرة ويكثر التخاطب معها و المدرسة والشارع) ثم معرفة اللغة الفصحى التي بقيت على لسانه ولو محرفة وعلى ألسنة الأولياء الأساسية ودخولها في لغة الطفل. وإذا ترادفت الألفاظ اخترنا للرصيد أعربها وأكثرها شيوعا في كل بلد أو أكثرها ثم نبّهنا على اطراد بعضها في كل واحد من البلدان الثلاث. ولم تكن ثغرة في استعمال الطفل إلا سددناها بالبحث عن المقابل العربي وإذا لم يوجد لجأنا إلى التوليد بالطرق المعروفة.

وأما الإحصاء الذي بنى عليه هذا الرصيد فما كان يمكن أن يتم إلا بالحاسوب. أما في الأيام التي نحن فيها (في بداية القرن الواحد والعشرين) فحاجتنا إلى الحاسوب هي أعظم وأمسّ لأن النصوص التي جمعت

10 - ولبعض السياسيين في ذلك دور مشرف جدا أذكر منهم الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي.

وستجمع تضّخمت أكثر فأكثر وزاد على ذلك التطور التكنولوجي العجيب الشديد السرعة الذي نشاهده (الآن) فقد صارت الذاكرة قادرة أن تحتوي في الحواسيب الكبار (من نوع الخادم) على ما يفوق العدد الكبير من المجلدات. وهذه الكثرة المخيفة لا يمكن أن تعامل إلا بسرعة من الآلة المعالجة تفوق كل ما هو موجود من سرعة الآلات وتقاس بالملايير من النصوص ويمكن مسحها بأقل من ساعة.

إن الحاسوب في الواقع هو أقرب إلى الشبان منه إلى الشيوخ وأشد جاذبية لهم وعندهم ونخصّ بالذكر الشيوخ من العلماء الذين تعوّدوا على تصفح القواميس بأيديهم وقد لاحظ أكثر من أب أو جد الحماس الذي يهز ابنه أو حفيده عند استعماله للحاسوب.

فهذا شيء طبيعي إلا أن الذي ليس طبيعيا هو أن يمتنع الباحث الكهل من اللجوء إلى الحاسوب (وإلى الأجهزة التي تسهل الاطلاع والكشف من ملايين النصوص كما تسهل الفهم أو الاتصال أو التعليم عامة) لا لشيء إلا لعدم استئناسه به إذ لم نعط الفرصة لتعلم كيفية استعمالها).

اللغة مرجعها ومصدرها الاستعمال

عدم انتباههم إلى أهمية الوسائل الحديثة جعل اللغويين في الشرق والغرب في وقتنا هذا يواصلون أعمالهم فيما يخص اللغة العربية (من وضع المصطلحات إلى وضع المعاجم) دون أي تجديد. وأما العلماء العرب الأولون المبدعون فإن لم يكن لهم ما يشبه الحاسوب فإن عملهم الجماعي المستمر (لأكثر من 80 سنة) الواسع النطاق قد كفاهم لحصر كل ما كان يروى في زمانهم من الشعر وأن يحصر سيبويه كل ما كان جاريا من التراكيب

القليلة أو الكثيرة مع تسجيله لهذه الكثرة أو القلة وكل ما سمعه بالفعل مع علماء آخرين طول حياته. فكل هؤلاء كانوا مقتنعين أن الاستعمال هو ما يجب هو وحده أن يرجع إليه كمصدر موثوق خصوصا ما تلقى سماعا مباشرة بدون واسطة أو عن طريق المئات من الرواة الثقات. فقد قنّن هؤلاء في أقدم العصور ما يخضع له الصحيح من الروايات (فهو أن تصدر من عدة جهات مع التوافق التام).

فليس للغة مصدر آخر يرجع إليه وتُؤخذ منه إلا استعمال الناطقين بها وهي معطيات اللغة (وهو المسموع في القديم11)كما أن العلوم ليس لها مصدر آخر غير المعطيات التي يلتقطها صاحب كل علم بالمشاهدة المباشرة. وكل نوع من المعطيات تسجل وتدون فيصير مرجعا للعلم وخاصة مدونة اللغة فلولا تدوين العلماء الأولين لمعطيات اللغة بالسماع إلى العرب لما تم ما وضعوه من التحليل الذي انفردوا به هم وحدهم.

إن لكل ميدان علمي وتكنولوجي عادي في زماننا استعمالا لمصطلحاته بالعربية حقيقيًا وهو مجموع النصوص التي تطرقت إلى هذا الميدان أو أحد فروعه. وهذا حاصل على الرغم من غياب العربية في تعليم العلوم في مستوى الجامعة – وهو ظلم شديد لها ولأصحابها فينبغي أن تجمع هذه النصوص بالنسبة لكل ميدان على حدة. ولابد لذلك من وضع برمجيات يمكن بها استحضار ما نشاء مما جاء فيها ثم استغلال ما نطلبه مما تحتوى عليه.

11 - الاستعمال للعربية مسموعا كان أم مكتوبا فهو واحد مع الفوارق التي تميز المنطوق من المكتوب ما دامت الفصحى هي لغة الاستعمال.

والمعروف عن الحاسوب أنه يمكنه أن يقوم بعدة وظائف بالنسبة للغة فيمكن أن يستخرج من المدونة قوائم خاصة بكل نوع من الألفاظ كالمرادفات والمشترك أو قوائم لمثل المواد الأصلية والصيغ وغير ذلك كثير.

أما المدونة للاستعمال العربى الشاملة للعلم الواحد ولمجموع البلدان العربية فلا بدّ من استخراج تردد كل عنصر بالنسبة لمجموعها (كم مرة ورد في كل النصوص وبالنسبة لكل إقليم جغرافي). وأهم من هذا استخراج السياقات التي ظهرت فيها الوحدة. فيمكن على ذلك معرفة ترددها ويمكن تحديد المعاني للكلمة الواحدة بحسب السياقات. وهذا لا يُستغنى عنه أبدا لأنه الوسيلة الوحيدة التي نستنبط بها المعنى المقصود بالفعل بكيفية موضوعية لا ذاتية فيها إطلاقا. ونستغرب ههنا من سلوك من نفى الفوائد التي يمكن أن نستفيدها من الذخيرة العربية – وهي مدونة محوسبة تحتوي على كل التراث تقريبًا – لا يمكن أن نستغني عنها في صنع مثل المعجم التاريخي خاصة.

فيا ترى كيف سيتتبع الباحث تطور المعاني دون أن يتتبع كل سياقات المفردة من نص إلى آخر ومن عصر إلى آخر. أبمرجع واحد أو مرجعين لكل عصر أم الآلاف من الكتب كما يجب؟12 فإذا أردنا القيام بذلك حقيقة ونجدّ فلا مناص من اللجوء إلى الذخيرة العربية. فلا معجم تاريخي يمكن أن يخرج إلى الوجود بدون الاستعانة بمثل الذخيرة التي وضعت لهذا الغرض وغيره مما لا بد من الاعتداد به.

12 - يمسحها الحاسوب في أقل من يوم واحد.

ما يترتب على ما سبق من منهجية البحث عن المقابل العربي واختيار اللفظ

فالذي نحتاج إلى إيجاده في المرحلة الأولى هو المقابل العربي. ولا بد أن يسبقها ضبط لقائمة من المصطلحات الأجنبية ستكون هي المحدّد للمفاهيم العلمية لأنها ستحتوي على قائمة المصطلحات التي ليس لها مقابل وتعريف دقيق لكل واحد منها.

الذي نتصوره كأكثر الطرق موضوعية هو أن ينطلق من المفاهيم العلمية الموجودة في دفاتر المصطلحات التي تحررها المؤسسات - الدولية أكثر- المتخصصة في علم المصطلح مثل Infoterm في مركز المصطلحات بفينا المتخصصة في اللغة وقد ضبطت إحداها قاعدة معطيات اصطلاحية كبيرة جدا سمّتها Termium وهى تحتوى على أكثر من 3 ملايين من المفردات و Eurodicatum في الاتحاد الأوروبي أو المؤسسات الكندية وغيرها وتعتبر كلها كمراجع موثوقة وصفتها المميزة هي الشمولية. ويستحسن أن يبحث عن المقابل العربي في الاستعمال ولذلك يجب أن يسبق العمل بإيجاد المدوّنة. فإذا تعذر إيجاده في الاستعمال (أي المدونة) فلا مناص من اللجوء إلى الوضع بالتوليد بالطرق المعروفة. كما يجب أن يكون لكل مصطلح موجود في الاستعمال جزازة خاصة كاملة (فيها كل ما يجب أن يعرفه الباحث). فإذا تمت معرفة كل ما يحتاج إلى مقابل نحاول أن نخطط العمل لمدة معينة حسب إمكانات كل مجمع.

فكل ميدان من العلم يجب أن تُعد له هذه العدة لأنه منطلق العمل الاصطلاحي ويحسن أن يكون الواضع على علم، كما سبق أن قلناه، بكل

ما يخص المصطلح. يجب أن تحتوي الجزازة [13] الخاصة بكل مصطلح على المعلومات الخاصة به[14] وهي كالتالي:

1) ذكر المفهوم بالمصطلح الأجنبي بلغتين معروفتين على الأقل ومصدره مع ذكر المصطلح المستعمل بالفعل إن وُجد (لفظ واحد أو أكثر) في العربية و المقابل للفظ الأجنبي أو ما وضع ولم يستعمل بعد والتنبيه على ذلك مع ذكر المراجع.

2)تعريف مدلوله اللغوي و الاصطلاحي بالعربية و باللغات الأخرى مع ذكر الميدان العام والميادين الفرعية و الفروق الدلالية بينهما.

3) ذكر مرادفاته إن وُجِدَتْ في الاستعمال مع الفروق الدلالية كذلك إن وجدت.

4) ذكر تردُّده في جميع المدونة أو في أكثر النصوص استعمالا ومدى شيوعه الجغرافي (مع ذكر المراجع العربية).

5) ذكر اللفظ المختار ومبرر الاختيار أو مبرراته بالتفصيل إذا وجد أكثر من لفظ واحد في الاستعمال (ما الذي حمل الواضع أو الاختصاصي على وضعه كما ورد من الواضع أو على اختياره من الاستعمال القديم).

ويتم في كل سنة حصر المصطلحات الجديدة التي ظهرت في المصادر الأجنبية وتخطيط العمل فيما يخصها. والغاية من كل هذا هو تفادي التضارب أو الفوضى بإعادة النظر في نفس اللفظة واختيار أكثر من مصطلح.

---

13 - وقد تصل الجزازة في المعجم التاريخي إلى حجم الملف بكل مفردة.

14 - أما القوائم فهي كالفهارس لترتيبها اللألفبائي.

نستخلص من هذا الذي سبق أن:

1) ضرورة أن تتصف القائمة من المصطلحات الأجنبية بالشمولية: أولا وجود كل الألفاظ بأكثر من لغة وأحسن صورة لها هو ما نشرته المؤسسات المتخصصة (في أوروبا وكندا).

2) ضرورة اللجوء إلى مدونة كبيرة جدا تجمع مئات الآلاف من النصوص العلمية في جميع الميادين العلمية والتقنية وهي تمثل الاستعمال للمصطلح العربي. ومنها تستخرج كل المعلومات التي لا بد منها للعلم بوجود مقابل عربي أو عدم وجوده وما يخص أحوال وروده. ولهذا ينبغي أن تغطى المدونة كل ما نشر من الكتب العلمية وما ألقى من دروس أو محاضرات مسجلة أو مطبوعة في كل قطاعات التعليم ومستوياته وفي كل البلدان العربية وسوريا خاصة لحصول التعريب الشامل فيها.

3) تلحق بالمدونة المعلومات التي تخص استعمال المصطلح المعين في القديم.

4) تُحصر جميع المعلومات التي تخص كل مصطلح عربي (أيا كان مصدره) في جزازة.